

## من قلب الإنهيار إلى خرائط الإنقاذ جابر: لبنان يفاوض مع صندوق النقد على نجاته

تبدو البلاد في لحظة مالية وسياسية شديدة الحساسية امام استحقاق حاسم للخروج من واحدة من أعمق ازماتها الاقتصادية والنقدية، وسط ربط واضح بين أي دعم خارجي وقرار برنامج اصلاحي متكامل، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي



وزير المال ياسين جابر.

الاصلاح لم يعد خيارا مؤجلا، بل مسارا إلزاميا يبدأ من اعادة هيكلة القطاع المصرفي، ومعالجة الفجوة المالية، واستعادة حقوق المودعين، وصولا الى اعادة الثقة بالنظام المالي واخراج لبنان من الاقتصاد النقدي المعزول عن المنظومة العالمية.

لكن، هل المواطن قادر اليوم على تحمل كامل الخسائر؟ الجواب واضح: كلا. فالأزمة التي راكمتها اخطاء جسيمة على مدى سنوات لم تعد مجرد ارقام مالية، بل تحولت الى انتكاسة ملموسة في الحياة اليومية، تظهر في الشوارع، في اوضاع الناس المهجرين، وفي تراجع مداخيل الدولة.

"الامن العام" التقت وزير المال ياسين جابر.

■ ما الذي تغير في مقاربة المجتمع الدولي لملف لبنان بين الاجتماعات السنوية السابقة واجتماعات ربيع 2026، خصوصا مع الحرب والاضرار الاقتصادية الجديدة؟

□ تعقد هذه الاجتماعات مرتين سنويا: اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية في الخريف. صحيح انها مناسبة للقاء والتفاوض، لكنها ايضا فرصة للقاء عدد كبير من الدول والمسؤولين الكبار، وعقد اجتماعات مع وزراء مال عرب واجانب، والقاء كلمات، وشرح وضع البلد، وعرض قضية لبنان الذي من غير المفترض ان يغيب عن هذه المحطات. هذه هي المرة الثالثة التي نشارك فيها في اجتماعات الربيع، بعد حضورنا اجتماعات خريف 2025. التفاوض مع صندوق النقد يتم اليوم جزئيا حضوريا، وجزئيا عبر التكنولوجيا الحديثة، عبر الاجتماعات الافتراضية.

### ثلاثية الاصلاح: السرية، المصرفية، المصارف، والفجوة المالية

■ هل ذهب لبنان الى واشنطن باعتباره دولة تبحث عن برنامج اصلاحي، ام دولة تطلب تمويلا؟

□ لا يمكن الحصول على اي تمويل من دون القدرة على تنفيذ برنامج واضح، خصوصا ان لبنان، بسبب وضع الدين وما يعرف بالقدرة

على تحمل الدين، بات في موقع ضعيف جدا بعد التخلف عن سداد الأوروبوند. في الفترة الماضية، جرى تفاوض مع صندوق النقد في شأن قانون اعادة تنظيم المصارف، وتم التوصل الى توافق، بعدما ادخلت تعديلات على القانون في مجلس النواب، وكذلك على النسخة التي قدمت الى المجلس الدستوري، وكان مطلوبا معالجة هذه المسائل. توصلنا الى صيغة مشتركة، وارسلنا مشروع قانون الى مجلس النواب لإجراء التعديلات اللازمة، بحيث يصدر القانون بصيغته الجديدة ومتوافقا مع المعايير الدولية.

■ هل يأتي هذا القانون ضمن برنامج اصلاحي متكامل؟

□ تماما. هناك ثلاث خطوات اساسية للإصلاح:

الخطوة الاولى تمثلت في الاصرار الدولي، الذي عبر عنه صندوق النقد، على الغاء السرية المصرفية بالكامل، وقد تم ذلك. الخطوة الثانية كانت اصدار قانون اعادة تنظيم المصارف، نظرا الى ان معظم المصارف تعرضت لازمة عميقة جدا. القانون اقر، لكن التعديلات التي ادخلت عليه في المجلس النيابي حالت دون التوافق عليه بصيغته النهائية. بعد ذلك، عملنا مع فريق الوزارة ومصرف لبنان، ووصلنا الى توافق مع صندوق النقد، الذي أكد انه سيدعم القانون إذا صدر في هذه الصيغة.

اما الخطوة الثالثة فهي قانون الفجوة المالية، اي كيفية معالجة ازمة الودائع. هذا القانون موجود اليوم في مجلس النواب، وهناك نقاش مستمر مع صندوق النقد في شأنه، وإذا كانت هناك حاجة الى تعديلات اضافية فنحن في انتظار عودة المجلس النيابي الى نشاطه لاستكمال البحث في المشاريع الثلاثة.

■ ما هي الاصلاحات التي لا تزال تشكل العقدة الاساسية: اعادة هيكلة المصارف، توزيع الخسائر، ام اصلاح المالية العامة؟

□ بالتأكيد قانون الفجوة المالية، لأن القوانين الاخرى ذات طابع تنظيمي، بينما المشكلة الاساسية تكمن في معالجة الودائع واعادة تنشيط العمل المصرفي. هذا ليس خيارا بل ضرورة، لأن لبنان لا يستطيع الاستمرار كالاقتصاد نقدي، وهناك انتقاد عالمي واضح لهذا الواقع.

■ كيف سنخرج من الاقتصاد النقدي؟

□ من خلال اعادة بناء الثقة بين الناس والمصارف لكي تعود عملية الإيداع، بحيث لا يمكن ان تبقى الامور معلقة الى ما لا نهاية. نحن تقريبا الدولة الوحيدة في العالم التي تعرضت لأزمة مصرفية، ومنذ سبع سنوات لم تنجز معالجة جديدة. دول

## هل تدفع الحروب لبنان نحو نموذج إنتاجي جديد؟

لم يعد السؤال في لبنان كيف ينجو الاقتصاد من حرب جديدة، بل كيف يعيد تعريف نفسه داخل مناخ دائم من الالاقين. فبعد سنوات من الانهيار المالي، ثم تداعيات حرب 2024، جاءت حرب 2026 لتؤكد ان الاقتصاد اللبناني لم يعد يعمل وفق منطق النمو التقليدي، بل وفق منطق "التكيف مع الصدمة". في اوروبا، فرضت الحرب في اوكرانيا والتحولت الجيوسياسية انتقالاتا تدريجيا من اقتصاد مدني صناعي الى اقتصاد دفاعي، حيث عادت مصانع السيارات والصلب والطاقة لتندمج ضمن اولويات الامن القومي والتسلح. اما في لبنان، فالمعادلة أكثر تعقيدا: الدولة لا تملك اصلا بنية صناعية ثقيلة او قدرة مالية على بناء اقتصاد دفاعي بالمعنى الكلاسيكي، لكنها تدفع قسرا نحو اقتصاد آخر يمكن تسميته اقتصاد الصمود والانتاج اللامركزي. لبنان اليوم ليس امام خيار اعادة انتاج النموذج القديم القائم على الخدمات والمصارف والعقارات. هذا النموذج انهار فعليا منذ 2019، والحروب المتكررة دفنت ما تبقى منه. فالسياحة، التي شكلت رثة مالية اساسية، باتت رهينة أي تصعيد أمني، فيما القطاع المصرفي لم يستعد بعد دوره الطبيعي. اما العقار، فقد فقد قدرته التاريخية على لعب دور مخزن القيمة. في المقابل، برزت القطاعات الانتاجية، خصوصا الصناعة والزراعة والتكنولوجيا الخفيفة، كخيار اضطراري لا ايدولوجي. بحسب البنك الدولي، سجل الاقتصاد اللبناني نحو متواضعا في 2025 بلغ 3.5% بعد سنوات من الانكماش، لكنه وصف بأنه "تعاف هش" يعتمد على تحويلات المغتربين والاستهلاك أكثر من اعتماده على استثمارات بنوية او اصلاحات مكتملة. كما توقع البنك نحو 4% في 2026 شرط استمرار الاصلاحات والاستقرار النسبي، وهو شرط أصبح أكثر هشاشة مع الحرب الحالية. لكن المفارقة ان الحرب نفسها، دفعت قطاعات انتاجية الى اعادة التوزيع. الصناعة اللبنانية، التي لطالما عانت من الاغراق وضعف الطاقة وكلفة التمويل، بدأت منذ سنوات تتجه الى نماذج أكثر مرونة: مصانع أصغر، توزيع جغرافي اوسع، انتاج موجه للتصدير واسواق متخصصة. مع ذلك، تشير تقارير حديثة الى ان ما يصل الى 20% من المصانع اللبنانية توقفت او خفضت انتاجها بفعل الحرب واضطرابات سلاسل الامداد والطاقة.

هذا يطرح السؤال الاهم: هل يمكن للحرب ان تتحول الى محفز لإعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني؟ الجواب: نعم، لكن ليس تلقائيا. التاريخ الاقتصادي يظهر ان الازمات الكبرى تعيد ترتيب الاولويات. بعد الحرب العالمية الثانية، بنيت اقتصادات جديدة بالكامل. بعد أزمة النفط، تغيرت امهات الطاقة والانتاج عالميا. وفي لبنان، قد تفرض الحرب الحالية انتقالاتا من اقتصاد ريعي هش الى اقتصاد يقوم على ثلاث ركائز: الامن الغذائي والانتاج الزراعي، الصناعة الخفيفة والمتوسطة، اقتصاد المعرفة والخدمات العابرة للحدود. رغم الانهيار، لا يزال لبنان يملك رأس ماله الاهم: الكفاءات البشرية، البرمجة، الخدمات الرقمية، التصميم، التعليم الالكتروني، والخدمات المهنية العابرة للحدود قد تشكل اقتصادا مقاوما للجغرافيا. لكن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في الحرب، بل في ان تتحول الى حالة تطبيع اقتصادي. هنا يصبح الاقتصاد كله مبنيا على ادارة الازمات لا تجاوزها: مساعدات، تحويلات، اقتصاد نقدي، تهريب، استهلاك قصير الامد، وتآكل مستمر لرأس المال البشري. عندما تصبح المؤسسات معتادة على العمل في ظل النزاع، وعندما يتكيف المجتمع مع عدم الاستقرار بدل مقاومته، يدخل البلد في ما يمكن تسميته اقتصاد الحرب الباردة الداخلية: لا سلام يسمح بالنمو، ولا حرب شاملة تفرض اعادة بناء كاملة. لبنان لا يستطيع ان يصبح اقتصادا دفاعيا على الطريقة الاوروبية، لكنه قد يجبر على ان يصبح اقتصادا أكثر واقعية واقل وهما. فالحروب لا تعيد رسم الحدود فقط؛ بل تعيد رسم معنى القيمة الاقتصادية نفسها. وفي بلد عاش طويلا على الخدمات والوساطة والمضاربات، قد تكون المفارقة القاسية ان طريق الخروج من الانهيار يمر، اخيرا، عبر العودة الى ايسر سؤال اقتصادي: ماذا ننتج؟ لمن؟ وكيف نصمد؟

## اقتصاد

كثيرة واجهت ازمات مصرفية، من قبرص الى اليونان وايرلندا، وحتى خلال الازمة المالية العالمية عام 2008، لكنها توصلت سريعا الى حلول لأن المصالح السياسية لم تتدخل لتأخيرها. في لبنان، هناك مصالح مالية وسياسية كبيرة، وهناك من يستفيد من استمرار الوضع الحالي. هذه المسائل لم تعد خيارات، بل اصبحت استحقاقات حتمية. اقرت الحكومة قانونا، ومن الطبيعي ان تثير هذه الخطوة ردود فعل قوية، لأن كل مودع سينظر الى الموضوع من زاوية شخصية: ماذا يعني ذلك بالنسبة الي؟ لكن مع الوقت، قد يدرك الناس اننا امام ازمة حقيقية تستوجب معالجة نتائجها. الحكومة، من خلال القانون الذي انجزته، اعطت اولوية لمعالجة اوضاع صغار المودعين، اي الذين لديهم حتى 100 ألف دولار، على ان تتم معالجة اوضاعهم خلال أربع سنوات، وهؤلاء يشكلون نحو 94% من المودعين. في الوقت نفسه، يجب الحفاظ على حقوق كبار المودعين ايضا، لكن ضمن الامكانيات المتاحة. الازمة اللبنانية عميقة جدا وفريدة من نوعها، في ظل الحروب والازمات المتتالية. فالقانون المطروح قابل للتعديل، ومجلس النواب هو المكان الطبيعي للنقاش النهائي. إذا تمكن المجلس من تحسين القانون فنحن لا نعتز. المهم ان هناك قانونا مطروحا على الطاولة يجب مناقشته ومعالجة الازمة من خلاله، لأن عدم المعالجة يعني استمرار الازمة.

هل لمستم مرونة أكبر من مسؤولي الصندوق تجاه لبنان بسبب الحرب، أم أن الشروط بقيت نفسها رغم تبدل الاحوال؟ نعم، هناك مرونة في مجالات عدة، لكن ثمة مبادئ اساسية لا يتراجع عنها الصندوق، أبرزها مبدأ ترتيب الخسائر. فبحسب مقارنة الصندوق، يجب ان يكون المودع آخر من يتحمل الخسارة، أي بعد الدولة والمصارف.

من يجب ان يتحمل أكثر: الدولة أم المصارف؟  
الدولة كيان دائم، لكن المواطن هو من يمول خزينة الدولة في نهاية المطاف. السؤال هو: هل المواطن قادر اليوم على تحمل كامل الخسائر؟ بالتأكيد كلا. علما أن هناك اخطاء جسيمة اوصلتنا الى هذه الازمة.  
اين اصبحت عملية التدقيق الجنائي؟  
حاليا هناك مناقصة مشتركة بين وزارة المال ومصرف لبنان ووزارة العدل لإجراء تدقيق جنائي في ملف الدعم. لقد طرحت مناقصة امام شركات دولية، ومن المفترض ان يتم التلزم قريبا.

مصرف لبنان كان يتعامل مع شركات تدقيق دولية كبرى لمراجعة حساباته السنوية، لكنها انسحبت قبل وقوع الازمة، لماذا لا يتم التحقيق معها؟  
التحقيق مع الشركات العالمية التي كانت تدقق في حسابات مصرف لبنان ثم انسحبت، هو من صلاحية القضاء، لأنه الجهة المخولة الاستدعاء والتحقيق.

هل البلد اليوم في انتكاسة مالية؟  
لا شك في وجود انتكاسة مالية، خصوصا بعد التطورات الاخيرة. نرى ذلك في الشوارع، وفي اوضاع الناس المهجرين، وفي تراجع مداخيل الدولة. ما نقوم به اليوم هو ادارة الامور بحكمة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. حتى الان، الامور مستقرة: الرواتب تدفع في مواعيدها، والاولوية للقطاعات الاساسية كالصحة والخدمات العامة والأمن.

هل يعتبر المجتمع الدولي ان لبنان يملك اليوم قرارا اقتصاديا موحدا؟  
هناك تنسيق جيد في الملف الاقتصادي والمالي، والتعاون مع مصرف لبنان قائم بشكل يومي.

ما الضمانة الا يتحول الاتفاق مع صندوق النقد الى اجراءات تقشفية تضرب الطبقة الفقيرة والمتوسطة؟  
التقشف قائم اصلا بسبب الافلاس والانهياء، وليس بسبب صندوق النقد. عندما أصبح راتب الموظف 100 دولار شهريا، اين كان صندوق النقد؟ لو اخذت تحذيراته سابقا على محمل الجد لما وصلنا الى هنا. هنا، صندوق النقد يشبه الطبيب: يصف العلاج، لكن القرار يبقى لك. هو لا يفرض، بل يقدم أفضل الممارسات العالمية. لن يحصل لبنان على اي مساعدة ما لم يلتزم برنامجا اصلاحيا حقيقيا، لا مجرد ترقيع.

ما المقصود بالإصلاح الحقيقي؟  
معالجة الازمة المصرفية والمالية، تنظيم اعادة اموال المودعين، اصلاح النظام الضريبي، تحسين الشفافية، وقف التلزيما المشبوهة، وتطبيق قانون الشراء العام والادارة الحديثة. لدى لبنان طاقات بشرية كبيرة، وكفاءات مصرفية ومعلوماتية مهمة، لكن المشكلة تكمن في الادارة والارادة.

أين يقع الخطأ الاساسي؟  
الخطأ الاساسي كان في العلاقة بين الدولة والمصرف المركزي، وانشاء ما يشبه نظام مقاصة محلي بالدولار، والتعامل مع الدولار كأنه عملة محلية، مما ادى الى تضخم الكتلة النقدية. لكن عند لحظة الحقيقة، تبين اننا لا نطبع الدولار. إذا توافرت النية والادارة والارادة، فالحلول ليست مستحيلة.

ما الذي يمنع هذه الارادة؟  
القرار السياسي، الخلافات السياسية، والطمع. لا يزال في هذا البلد اموال ومصالح، وهناك من يحاول حماية ما راكمه سابقا.

هل استقرار سعر الدولار اليوم مستدام؟  
الامور تحت السيطرة. هناك ضخ للدولار في السوق، تنسيق يومي مع مصرف لبنان، وادارة جيدة للسيولة بالليرة والدولار.



قانون استقلالية القضاء موجود وقد خرج من مجلس النواب. اما القضاء المالي، فالمدعي العام المالي الجديد يعمل بجهد، وهناك تعاون قائم. لكن لا يمكن القول بعد ان لبنان خرج من مرحلة الانهيار. نحن نعيش حالة هدم مالي، او انتكاسة ضخمة جدا، والخسائر هذه المرة أكبر من خسائر عام 2024.

لماذا لم تأت المساعدات الخليجية كما في السابق؟  
عام 2024 اتت مساعدات بنحو 700 مليون دولار، وفي العام الماضي وصلت شحنات وتحضيرات بمئات ملايين الدولارات. لكن المنطقة اليوم كلها في وضع مختلف، والدول التي كانت تقف الى جانبنا سابقا اصبحت لديها اولوياتها وتحدياتها الخاصة.

هل نحن في خضم مرحلة انهيار ام هدنة مالية قابلة للانفجار؟  
نحن لا نزال نعيش في حالة حرب، والطائرات تحلق فوقنا، والقصف مستمر. المشهد الاصعب سيكون بعد توقف إطلاق النار، عندما يعود الناس ولا يجدون منازلهم. عندها يجب ان تكون الدولة جاهزة لتأمين مساعدات سريعة حفاظا على الاستقرار الاجتماعي. نحن قادرون اليوم، الى حد ما، على حماية الاستقرار المالي والنقدي، لكن هناك ايضا تحدي الاستقرار الاجتماعي. فعندما يصل الانسان الى مرحلة الياس، ويشعر انه لم يعد لديه ما يخسره، وان منزله اختفى وعمله توقف واولاده في خطر، وإذا لم تقف الدولة الى جانبه، فهذه مشكلة كبيرة جدا. لذلك تحركنا سريعا، وتمكنا من تأمين جزء من الاموال لتغطية الاحتياجات الاساسية، بحيث نعمل على توفير المزيد لاحقا، لكن ذلك يحتاج الى وقت، وربما الى ثلاثة أو اربعة اسابيع.

ع. ش

”

المودع آخر من يتحمل الخسائر

لا مساعدات بلا برنامج اصلاحي حقيقي

“

هل تتوقعون العودة الى تعدد اسعار الصرف؟  
لا خوف حاليا من عودة سيناريوهات اسعار الصرف السابقة.

هل لدى الدولة بنية فعلية لمنع التهرب الضريبي؟  
مصرف لبنان أصدر تعاميم للحد من الاقتصاد النقدي، وهذا جزء من الاصلاح. كذلك تعمل الدولة على رقمنة التصاريح الضريبية والدفع الالكتروني، بحيث يمكن انجاز معظم المعاملات عبر الانترنت.

هل لديكم رقم عن خسائر الدولة من التهريب؟  
الاهم اننا نعرف حجم الارباح الناجمة عن الحد من التهريب وتحسين الجباية. في موازنة 2025، عندما تحقق الدولة ايرادات تفوق التقديرات، وتحد من التهريب وتحسن المداخيل، فهذا مؤشر ايجابي، ولا يزال هناك مجال للتحسن.

هل هناك قرار فعلي في هذا الموضوع؟  
القرار يقاس بحجم المداخيل. طالما ان الايرادات ترتفع بشكل جيد ومنتظم، فهذا يعني وجود تحسن، لكن لا يمكن القول ان الامور مثالية 100%. لا تزال لدينا مشكلات على الحدود البرية نسعى الى معالجتها.

هل توجد نية لإقرار قانون يضمن استقلالية القضاء المالي؟